الجرائم السيبرانية وتحديات الإثبات الرقمي ـ دراسة تحليلية نقدية للتشريع الليبـــــــي

أ. سناء كامل عبد السلام الطالب*
مستشارة بمصلحة الأحوال المدنية، وزارة الداخلية، ليبيا
sana.rock1984@icloud.com
تاريخ الارسال 2025/8/8م تاريخ القبول 2025/9/15م

Cybercrimes and the Challenges of Digital Evidence: An Analytical and Critical Study of Libyan Legislation

Sana Kamel Abd Alsalam Al-Talib*
Advisor to the Civil Status Department, Ministry of Interior, Libya

Abstract

This paper examines cybercrimes and digital evidence, focusing on Libyan legislation. Cybercrimes are defined as criminal acts committed using modern technological means, such as computers and the internet, targeting individuals, institutions, and governments. These crimes encompass a wide range of illegal activities, including hacking, digital fraud, unauthorized access to information systems, illegal publication, and cyber extortion.

Digital evidence constitutes one of the most prominent challenges in proving cybercrimes due to its distinctive nature and its differences from traditional evidence. It encompasses data stored on computers, network logs, e-mail messages, and digital files, all of which are used to establish the occurrence of the crime and determine criminal liability.

In Libyan legislation, the Cybercrime Law No. 5 of 2022 represents an important step toward regulating cybercrimes. However, this law lacks specific procedural provisions related to the collection and analysis of digital evidence. Therefore, the researcher recommends the development of legislation and procedures that align with the nature of cybercrimes and clearly define how to handle digital evidence to ensure its admissibility in courts.

Keywords: cybercrimes; digital evidence; Libyan legislation.

الملخّـــــــــص:

تتناول هذه الورقة العلمية دراسة الجرائم السيبرانية وأدلّة الإثبات الرقمي مع التركيز على التشريع الليبي، وتتمثل الجرائم السيبرانية في الأفعال الإجرامية المرتكبة

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

باستخدام الوسائل التقنية الحديثة مثل أجهزة الحاسوب والإنترنت، وتستهدف الأفراد والمؤسسات والحكومات، وتشمل هذه الجرائم مجموعة واسعة من الأنشطة غير القانونية مثل القرصنة الإلكترونية، الاحتيال الرقمي، التسلل إلى الأنظمة المعلوماتية، والنشر غير القانوني، والابتزاز الإلكتروني.

وتعد الأدلة الرقمية من أبرز الإشكاليات في إثبات الجرائم السيبرانية نظراً لخصوصيتها واختلافها عن الأدلة التقليدية إذ تشمل البيانات المخزنة في أجهزة الحاسوب، وسجلات الشبكات، والرسائل الإلكترونية، والملفات الرقمية، التي توظف لإثبات وقوع الجريمة وتحديد المسؤولية الجنائية.

ويعد قانون الجرائم الإلكترونية رقم 5 لسنة 2022م خطوة مهمة من المشرع الليبي نحو تنظيم التعامل مع الجرائم السيبرانية، ومع ذلك يفتقر هذا القانون إلى نصوص إجرائية محددة تتعلق بجمع وتحليل الأدلة الرقمية لذلك تبرز الحاجة إلى تطوير تشريعات وإجراءات تتلاءم مع طبيعة هذه الجرائم، وتحدد بوضوح آليات التعامل مع الأدلة الرقمية بما يضمن سلامتها وقبولها أمام القضاء.

الكلمات المفتاحية:

الجرائم السيبرانية؛ الإثبات الرقمي؛ التشريع الليبي.

المقدّمة

تعد الجرائم السيبرانية من أخطر التحديات التي أفرزها التّطور التكنولوجي المعاصر إذ أصبحت هنالك جرائم ذات طبيعة رقمية عابرة للحدود تمس الأفراد والمؤسسات والدول على حد سواء، وتزداد خطورة هذه الجرائم لارتباطها المباشر بسرية البيانات والمعلومات وأمن المعاملات الإلكترونية فضلاً عن كونها تعتمد على وسائل تقنية معقدة تجعل عملية الإثبات أمام القضاء مسألة شديدة الحساسية والتعقيد. فالإثبات الرقمي يتسم بالهشاشة وقابليته للتلاعب أو الحذف الأمر الذي يطرح أمام المشرع والقضاء تحديات غير مسبوقة في ميدان العدالة الجنائية.

وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الجرائم السيبرانية وتحديات الإثبات الرقمي في التشريع الليبي، من خلال اعتماد منهجية تحليلية نقدية تجمع بين عرض المفاهيم الأساسية للجريمة السيبرانية وخصائص الإثبات الرقمي، وتحليل النصوص القانونية الليبية ذات الصلة. وتعتمد الورقة المنهج الوصفي التحليلي لتفكيك النصوص القانونية وبيان مدى اتساقها مع متطلبات العدالة الجنائية الحديثة، كما تستند إلى منهج

نقدي تقييمي يقيس فعالية الإطار التشريعي الليبي في مواجهة الجرائم السيبرانية، ويقترح الحلول التشريعية والعملية الكفيلة بتعزيز منظومة مكافحتها وضمان حجية الأدلة الرقمية أمام القضاء.

وتسعى هذه الورقة إلى الجمع بين التأصيل النظـــري والتطبيق العملي بما يعكس رؤية شاملة تساعد على تطوير القانون الليبي لمواكبة التحديات المستجدة في ميدان العدالة الجنائية الرقمية.

1- الجرائم السيبرانية وأدلة الإثبات الرقمـــي:

مفهـــــوم الجرائم السيبرانية: تعرف الجرائم السيبرانية بأنها الأفعال الإجرامية التي ترتكب باستخدام الوسائل التقنية الحديثة مثل أجهزة الحاسوب، الإنترنت، والشبكات الرقمية، وتستهدف الأفراد، المؤسسات، الحكومات، وتشمل هذه الجرائم مجموعة واسعة من الأنشـــطة غير القانونية مثل : القرصنة الإلكترونية، والاحتيال الرقمـي، والتسلل إلـى الأنظمـة المعلوماتيـة، والنشـر غيـر القـانوني، والابتـزاز الإلكتروني، وغيرها من الأفعال التي تنفذ عبر الفضاء الإلكتروني،(1) .

ويشكّل تعريف الجرائم السيبرانية في التشريع الليبـي خطـوة أولـى نحـو تـأطير هذه الجرائم ضمن الإطار الجنائي، لكنه يظل عاماً نسبياً ولا يفرق بين مستويات الخطورة أو طبيعة الفعل الإجرامـي الإلكترونـي، إذ أن الجـرائم السـيبرانية تتسم بالخصوصـية التقنية التي تجعل من الصعب تطبيق القواعد التقليدية للإثبات عليها مباشـرة، خاصـة فيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية للأفراد والمؤسسات عبر الشبكات الرقمية.

والجرائم السيبرانية تمثل تحدياً جديداً للقانون الجنائي نظراً لاستخدامها للتكنولوجيا الحديثة كوسيلة لتنفيذ الأفعال الإجرامية، وهذا يبرز أهمية تحديث التشريعات لمواكبة التطورات التقنية ومكافحة الجرائم السيبرانية بفعالية. (2)

ويعد قـانون الجـرائم الإلكترونيـــة رقـم 5 لسـنة 2022م ، خطـوة مهمـة للمشـرّع الليبي نحو تنظيم التعامل مع الجرائم السيبرانية إلا أنـه يفتقـر إلـى نصـوص إجرائيـة محددة تتعلق بجمع وتحليل الأدلة الرقمية، وهذا يؤكد على ضرورة تطـوير تشـريعات وإجراءات تتناسب مع طبيعة الجرائم السيبرانية، وتحـدد بوضـوح كيفيـة التعامـل مـع الأدلة الرقمية لضمان قبولها في المحاكم.(3)

وغياب النّصوص الإجرائيـة الخاصـة بجمـع الأدلـة الرقميـة يعكـس قصـوراً فـي التطبيق العملي للقانون حيث أن قبول هذه الأدلة أمام القضاء يتطلب التزاماً بإجراءات دقيقة تضمن سلامة البيانات الرقمية، وعدم تعديلها أو فقدانها أثناء التحري والتحقيـق،

ومن هنا يظهر جلياً الدور الحيوي للتشريع في وضع قواعد محددة للتعامل مع الأدلة الرقمية بما في ذلك إجراءات الحفظ، النقل، التحليل، وعرض النتائج أمام المحكمة بطريقة قانونية موثوقة.

ومعظم التشريعات الدولية المتقدمة لا تكتفي بتعريف الجرائم السيبرانية بل تضع آليات تفصيلية لضبط الأدلة الرقمية ومعالجتها، وهو ما يمثل نموذجاً يمكن أن تستفيد منه ليبيا في تطوير نصوصها القانونية لتكون أكثر ملاءمة لطبيعة الجرائم السيبرانية الحديثة.

2.1- أدلة الإثبات الرقمي في الجرائم السيبرانية

تعتبر الأدلة الرقمية من أبرز التحديات في إثبات الجرائم السيبرانية نظراً لطبيعتها الخاصة التي تختلف عن الأدلة التقليدية، وتشمل الأدلة الرقمية البيانات المخزنة على أجهزة الحاسوب، سجلات الشبكات، الرسائل الإلكترونية، والملفات الرقمية التي تستخدم لإثبات وقوع الجريمة وتحديد المسؤولية الجنائية.

والتعامل مع الأدلة الرقمية يتطلب تطوير أساليب التحقيق لتتناسب وطبيعة الأدلة الرقمية وضمان مصداقيتها، ويتطلب كذلك مهارات فنية عالية وإلى فهم قانوني دقيق لضمان قبولها في المحاكم، والتحقيق في الجرائم السيبرانية يتطلب تعاوناً وثيقاً بين الجهات القضائية والأمنية والخبراء التقنيين إذ لا يكفي الاعتماد على الأدوات التقليدية للتحقيق بل يجب اعتماد تقنيات التحليل الجنائي الرقمي وتدريب كوادر متخصصة في هذا المجال، ويمثل ذلك شرطاً جوهرياً لضمان عدالة الإجراءات وحماية حقوق المتهمين والمجني عليهم على حد سواء.(4)

والأدلة الرقمية هي أهم الوسائل الحديثة لإثبات الجرائم السيبرانية، إلا أن سهولة التلاعب أو المحو أو التعديل عليها نتيجة طبيعتها التقنية يثير شكوكاً حول مصداقيتها أمام القضاء.

2-الإطار القانوني للإثبات الرقمي في التشريع الليبي

1.2-التشريع الليبي في مواجهة الجرائم السيبرانية

شهدت ليبيا في السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في مجال التشريعات المتعلقة بالجرائم السيبرانية، حيث صدر قانون الجرائم الإلكترونية رقم 5 لسنة 2022م،(5) ، ويهدف هذا القانون إلى مكافحة الجرائم المرتكبة باستخدام الوسائل الإلكترونية مثل القرصنة، الاحتيال الإلكتروني، والابتزاز الرقمي، إلا إن هذا القانون

يفتقر إلى نصوص إجرائية محددة تتعلق بجمع وتحليل الأدلة الرقمية، مما يثير تساؤلات حول فعالية تطبيقه في التحقيقات الجنائية.(6)

وغياب النصوص الإجرائية الخاصة بالأدلة الرقمية في قانون الجرائم الإلكترونية يجعل من الضروري الرجوع إلى قانون الإجراءات الجنائية رقم 3 لسنة 1954م،(7) الذي يحتوي على نصوص عامة يمكن تطبيقها على الجرائم السيبرانية مع مراعاة خصوصية الأدلة الرقمية.(8)

ويمكن القول إن المشرّع الليبي في مجال الجرائم السيبرانية قد أحرز تقدماً من خلال وضع إطار عام لمكافحة الجرائم الإلكترونية إلا أن الفجوة في النصوص الإجرائية المتعلقة بالأدلة الرقمية تعكس قصوراً في التطبيق العملي. فالأدلة الرقمية تختلف عن الأدلة التقليدية من حيث قابلية التغيير وسهولة التلاعب، ما يجعل مجرد النص على تجريم الفعل الإلكتروني غير كافٍ لضمان إمكانية إثبات الجريمة أمام القضاء، وبالتالي يصبح القانون رقم 3 لسنة 1954م، المتعلق بالإجراءات الجنائية أداة ضرورية لتعويض النقص التشريعي، لكنه نص عام لا يأخذ بعين الاعتبار الخصوصية التقنية للأدلة الرقمية.

2.2- تحديات قبول الأدلة الرقمية في المحاكم الليبية

تعتبر الأدلة الرقمية من أبرز التحديات التي تواجه القضاء الليبي في إثبات الجرائم السيبرانية نظراً لطبيعتها الخاصة التي تختلف عن الأدلة التقليدية، وتتمثل هذه التحديات في صعوبة التحقق من صحة الأدلة الرقمية وذلك بسبب إمكانية تعديلها أو محوها، والتعقيدات الفنية المرتبطة بتحليلها، ووفقاً لذلك فإن هذه التحديات تتطلب تطوير آليات قانونية وتقنية جديدة لضمان قبول الأدلة الرقمية في المحاكم.(9)

وإثبات الأدلة الرقمية يحتاج لتأصيل مفهوم الدليل الجنائي الإلكتروني في التشريع الليبي، وتحديد شروطه وآليات جمعه وتحليله، لضمان قبوله في المحاكم وتفادي الطعون القانونية المتعلقة بمشروعيته.(10)

وتواجه المحاكم الليبية تحديات كبيرة في قبول الأدلة الرقمية بسبب طبيعتها الخاصة وإمكانية تعديلها أو محوها بسهولة، والتعقيدات الفنية المرتبطة بتحليل هذه الأدلة تتطلب خبرة متخصصة لضمان صحتها، وغياب نصوص تشريعية تفصيلية حول جمع وتحليل الأدلة الرقمية يزيد من صعوبة إثبات الجرائم السيبرانية ويعرضها للطعن القانوني، لذلك يصبح من الضروري تأصيل مفهوم الدليل الجنائي الرقمي في

التشريع الليبي وتحديد شروط جمعه وتحليله، كما يتطلب تأهيل الكوادر القضائية والأمنية للتعامل مع الأدلة الرقمية بشكل فعال لضمان مصداقيتها أمام القضاء.

الخاتمة:

في ختام هذه الورقة العلمية تبين أن الجرائم السيبرانية تشكل تحدياً قانونياً وتقنياً معقداً خاصة في ظل غياب تشريعات إجرائية محددة في التشريع الليبي تتعلق بجمع وتحليل الأدلة الرقمية، وقد أظهرت الدراسة أن قانون الجرائم الإلكترونية رقم 5 لسنة 2022م، ورغم أهميته في مكافحة الجرائم المرتكبة باستخدام الوسائل الإلكترونية إلا أنه يفتقر إلى نصوص إجرائية تنظم كيفية التعامل مع الأدلة الرقمية مما يؤثر سلباً على فعالية التحقيقات الجنائية وقبول الأدلة في المحاكم.

وأظهرت هذه الدراسة أن غياب النصوص الإجرائية الخاصة بالأدلة الرقمية في قانون الجرائم الإلكترونية يجعل من الضروري الرجوع إلى قانون الإجراءات الجنائية رقم 3 لسنة 1954م الذي يحتوي على نصوص عامة يمكن تطبيقها على الجرائم السيبرانية مع مراعاة خصوصية الأدلة الرقمية. وبالتالي فأن تطوير تشريعات وإجراءات تتناسب مع طبيعة الجرائم السيبرانية، وتحدد بوضوح كيفية التعامل مع الأدلة الرقمية لضمان قبولها في المحاكم أصبح ضرورة ملحة.

التوصيات:

1ـ على المشرع الليبي أن يصدر تشريعات خاصة تنظم عمليات جمع وتحليل الأدلة الرقمية، وتضع إجراءات واضحة ومحددة تضمن سلامة هذه الأدلة وقبولها أمام القضاء.

2ـ العمل على تنظيم برامج ودورات تدريبية للقضاة وأعضاء النيابة العامة وضباط التحقيق بالأجهزة الأمنية بهدف تنمية قدراتهم في التعامل مع الأدلة الرقمية وفهم الجوانب التقنية المرتبطة بها.

3ـ إنشاء وحدات متخصصة داخل الأجهزة الأمنية تزود بالكوادر المؤهلة والتقنيات الحديثة اللازمة للتحقيق في الجرائم السيبرانية وجمع الأدلة الرقمية وتحليلها.

4ـ تعزيز التعاون الدولي مع الدول والمنظمات المختصة لتبادل الخبرات والمعلومات في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية نظراً للطابع العابر للحدود الذي تتميز به هذه الجرائم.

5- إطلاق حملات توعوية تستهدف مختلف فئات المجتمع للتعريف بمخاطر الجرائم السيبرانية وطرق الوقاية منها بما يسهم في نشر ثقافة رقمية آمنة ومسؤولة بين الأفراد والمؤسسات.

بيان تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامـــــــــش :

1- المستشار عبد الفتاح بيومي حجازي، مكافحة جرائم الكمبيوتر والانترنت في القانون العربي النموذجي- دراسة قانونية متعمقة في القانون المعلوماتي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية: مصر، 2006م.
2- د. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات، دار النهضة العربية، القاهرة: مصر، 2004م.
3- د. بشير الشعاب بحيح، إجراءات جمع أدلة الإثبات في الجرائم الإلكترونية في القانون الليبي، أطروحة دكتوراه، جامعة طرابلس، 2019م.
4- باقر غازي حنون الدراجي، المسؤولية الجنائية الناشئة عن الابتزاز الإلكتروني، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الإسكندرية: مصر، 2024م.
5- قانون الجرائم الإلكترونية رقم 5 لسنة 2022م، الجريدة الرسمية، طرابلس: ليبيا، 2022م.
6- فرج عبد الواحد نويرات، أحكام الدليل الجنائي الإلكتروني في التشريع الليبي، مجلة الأستاذ، جامعة الزيتونة، العدد 27، 2024م.
7- قانون الإجراءات الجنائية رقم 3 لسنة 1954م، الجريدة الرسمية، طرابلس: ليبيا، 1954م.
8- د. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات، دار النهضة العربية، القاهرة: مصر، 2004م.
9-باقر غازي حنون الدراجي، المسؤولية الجنائية الناشئة عن الابتزاز الإلكتروني، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الإسكندرية: مصر، 2024م.
9- د. بشير الشعاب بحيح، إجراءات جمع أدلة الإثبات في الجرائم الإلكترونية في القانون الليبي، أطروحة دكتوراه، جامعة طرابلس، 2019م.